102 سلسلة محاضرات الإمارات

مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سامور



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات



- 102 -



مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سامور



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الثلاثاء الموافق 7 كانون الأول/ ديسمبر 2004

الطبعة الأولى 2006

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-851-0

توجه جميع المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

أسفرت الجهود الدبلوماسية الرامية لوضع حد لطموحات إيران في تطوير أسلحة نووية عن نتائج متباينة منذ أن تم الكشف علناً عن البرامج الإيرانية السرية لتدوير الوقود في آب/ أغسطس 2002. وفي أعقاب الحرب على العراق في آذار/ مارس 2003 أحست إيران بهشاشة موقعها أمام الضغوط الأمريكية، فقامت بالاتصال سراً بواشنطن من أجل الدخول في مفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاق حول القضية النووية. بيد أن واشنطن رفضت بازدراء العروض التي تقدمت بها طهران إثر التفجيرات التي نفذتها منظمة "القاعدة" في أيار/ مايو 2003 في الرياض بالمملكة العربية السعودية، والتي عزيت إلى مسؤولين كبار فيها يقيمون في إيران. وبدلاً من ذلك، قادت الولايات المتحدة الأمريكية حملة تستهدف إقناع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتبني قرار في أيلول/ سبتمبر 2003 يهدد ضمناً بتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة*، من جراء انتهاكات إيران السابقة لاتفاقية الضمانات التي عقدتها مع الوكالة.

ولكي تتفادى إيران إحالة ملفها إلى مجلس الأمن، توصلت في تشرين الأول/ أكتوبر 2003 إلى اتفاقية مع "الترويكا" الأوربية (المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا) يتم بموجبها حسم انتهاكاتها السابقة للضمانات، وقبول إيران بمزيد من عمليات التفتيش الفجائية التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة

---

* قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن في 8 آذار/ مارس 2006.

الذرية بموجب البروتوكول الإضافي، وبتعليق العمل "مؤقتاً" ببرنامجها المخصص لتخصيب اليورانيوم ومعالجة الوقود. وفي مقابل ذلك، وافق الأوربيون على الوقوف بوجه التحركات الأمريكية التي تستهدف تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، والذي تخشى إيران أن يفضي إلى فرض عقوبات اقتصادية بحقها، بل وربما يرسي الأساس لهجوم عسكري على منشآتها النووية. وعلى أي حال، ومع تفاقم المأزق الأمريكي في العراق، بلغت بإيران الجرأة مطلع عام 2004 لنقض التعهدات التي قطعتها على نفسها بمقتضى اتفاقية تشرين الأول/ أكتوبر 2003 عندما استأنفت العمل في جوانب من برنامج التخصيب، وفي الوقت نفسه واصلت تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تسوية انتهاكاتها السابقة لاتفاقية الضمانات، وإجراء عمليات التفتيش التي تنفذها الوكالة. ومع أن دول "الترويكا" الأوربية الثلاث ردت بالتهديد بإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، فقد تم التوصل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 إلى اتفاقية جديدة، وافقت بموجبها إيران على تعليق برامجها في مجالي التخصيب وإعادة معالجة الوقود تعليقاً دائماً بانتظار ما تسفر عنه المفاوضات الخاصة بالتوصل إلى اتفاقية طويلة الأجل لحل الخلاف النووي برمته. ووافقت دول "الترويكا" الأوربية في مقابل ذلك على منع إحالة هذا الموضوع إلى مجلس الأمن ما استمرت إيران في التعاون مع الوكالة الدولية والالتزام بتعليق برامجها.

ومهما يكن من أمر، فإن فرص نجاح أية مفاوضات تجريها دول "الترويكا" مستقبلاً مع إيران لا تبدو مضمونة. فمن الواضح أن إيران ستفضل إكمال بناء برنامجها لتخصيب اليورانيوم، والذي سيمنحها القدرة

على صنع أسلحة نووية في غضون سنوات قليلة. ونتيجة لذلك، فسوف تتصدى طهران للجهود التي تبذلها أوربا لضمان وقف دائم لبرنامج دورة الوقود مقابل حصولها على مجموعة من الحوافز السياسية والاقتصادية. ومع ذلك، فإن إيران ما كانت لتجازف بالدخول في مواجهة مع القوى العظمى التي تفضل كلها الحيلولة دون اقتناء إيران أسلحة نووية، بل إنها حتى الآن تبدي استعداداً واضحاً للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعليق برنامجها النووي "مؤقتاً" لتضمن عدم تحويل ملفها إلى مجلس الأمن. ولكن ليس من الواضح إن كانت إيران ستواصل التعامل مع هذه المسألة بمثل هذا الحذر، وقد تكتفي طهران في هذه الأثناء بالتفاوض مع دول "الترويكا" الأوربية تحيناً لفرصة ملائمة بينما هي تنتظر نتيجة كل من التطورات الجارية في العراق والانتخابات الرئاسية الإيرانية في حزيران/ يونيو 2005*. وفي نهاية الأمر، فإن العامل الرئيسي الذي سيقرر نجاح أو فشل محادثات دول "الترويكا" الأوربية مع إيران يكمن في استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لإقرار الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه ودعمه.

من الانكشاف إلى التعليق

على الرغم من أن بدايات البرنامج الإيراني السري لإنتاج دورة وقود نووي ترجع إلى عام 1985 (وبمساعدة تكنولوجية واسعة من باكستان)، فإن الإطار الكامل للبرنامج لم يتم الكشف عنه علناً حتى آب/ أغسطس 2002، عندما نشرت جماعة إيرانية معارضة - وهي المجلس الوطني للمقاومة

* جرت الانتخابات الرئاسية الإيرانية في موعدها، وفاز محمود أحمد نجاد بمنصب الرئيس.

الإيرانية – معلومات مفصلة عن منشأتين نوويتين غير معلنتين، وعن شركات "واجهية" ضالعة في شراء مواد ومعدات لبرنامج إيران النووي. وقد تم تشخيص إحدى هاتين المنشأتين، والتي تقع على مقربة من مدينة أراك Arak، كمصنع لإنتاج الماء الثقيل، وهو المادة الرئيسية التي تستخدم في أنواع معينة من مفاعلات البحوث المناسبة تماماً لإنتاج البلوتونيوم الصالح لإنتاج أسلحة نووية. أما الأخرى، والتي كانت لا تزال قيد الإنشاء قرب مدينة نتانز Natanz، فقد حددت كمنشأة تقام تحت الأرض لغرض إنتاج الوقود النووي. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2002، نشر معهد العلوم والأمن الدولي (الذي يتخذ من واشنطن مقراً له) المزيد من التفاصيل وصوراً إضافية للمنشأتين مأخوذة من الأقمار الاصطناعية التجارية، وحددت منشأة نتانز على أنها مصنع لتخصيب اليورانيوم بأسلوب الطرد المركزي. ومصانع التخصيب، بطبيعتها، منشآت مزدوجة الاستخدام، فهي يمكن أن تنتج اليورانيوم المنخفض التخصيب والذي يستخدم في صنع وقود مفاعلات الطاقة النووية المدنية، أو اليورانيوم العالي التخصيب والذي يستخدم وقوداً للأسلحة النووية.

وفي أوائل عام 2003، وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف الأخرى تحشد قواتها لغزو العراق، سعت إيران إلى تقديم طمأنات لتخفيف حدة الشكوك التي تساور العالم بشأن برنامجها النووي. وفي 9 شباط/ فبراير 2003، أعلن الرئيس الإيراني [السابق] محمد خاتمي أن منشأة نتانز إنما أقيمت لغرض إنتاج وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب لاستخدامه في مراكز الطاقة النووية التي تعتزم إيران بناءها، نافياً

أن يكون للمنشأة أي غرض عسكري. ومن ثم، دعت إيران المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي، لزيارة منشأة نتانز في أواخر شباط/ فبراير، ووعدت بإخضاع المنشأة للعمليات التفتيشية التي تجريها وكالته، وبأن تدرس تبني البروتوكول الإضافي بهدف السماح بالمزيد من عمليات التفتيش المباغتة التي تنفذها الوكالة. وفي أواخر الشهر نفسه، أقرت إيران أيضاً بأنها قد أخفقت في إبلاغ الوكالة بحصولها عام 1991 على 1800 كيلوجرام من اليورانيوم الطبيعي من الصين، كانت قد استخدمتها في تجارب متنوعة بما في ذلك تحويل اليورانيوم إلى معدن.

وفي أعقاب غزو العراق في آذار/ مارس 2003، أحست إيران بهشاشة وضعها أمام الضغوط الأمريكية، وخشيت أن تحوّل واشنطن اهتمامها إلى تغيير النظام في طهران. ومن هنا، ففي أوائل أيار/ مايو من العام نفسه، بعثت إيران – وفقاً لتقارير صحفية- برسالة إلى واشنطن عبر الحكومة السويسرية (التي تمثل المصالح الأمريكية في إيران) ألمحت فيها إلى استعدادها للبحث في عقد "صفقة كبرى" مع الولايات المتحدة الأمريكية. ووفقاً لهذه التقارير، فإن إيران اقترحت رسم "خريطة طريق" لتطبيع العلاقات بين واشنطن وطهران. وفي مقابل التقليل من حدة المخاوف الأمريكية حيال برنامج إيران النووي ورعايتها للإرهاب، وتنسيق سياستي البلدين تجاه العراق، وتقديم الدعم لتسوية من شأنها حسم الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، فإن إيران إنما كانت بذلك تسعى لضمان موافقة الولايات المتحدة على رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، وتقديم الضمانات التي تكفل عدم سعي واشنطن إلى إطاحة النظام الإيراني.

ومهما يكن من أمر، وفي الوقت الذي كانت فيه طهران تبعث بإشارات للشروع بإجراء المفاوضات، ظلت واشنطن منقسمة في الرأي فيما يتعلق بسياستها حيال إيران. فقد وقف بعض المسؤولين الأمريكيين إلى جانب المفاوضات التي وجدوا فيها فرصة للتوصل إلى اتفاقية مع إيران بشأن القضية النووية ومكافحة الإرهاب، بينما دعا آخرون منهم إلى تبني سياسة تغيير النظام. وقد تعززت إلى حد كبير الدعوات المعارضة للتفاوض عقب هجوم شنته القاعدة في 12 أيار/ مايو 2003 على أهداف أمريكية في المملكة العربية السعودية، الذي نسبته واشنطن إلى قياديين كبار في تنظيم القاعدة يقيمون في إيران. وهكذا، فقد جاء هذا الحدث ليقوي وجهة النظر القائلة بأن هناك القليل مما يمكن كسبه من التفاوض مع إيران، لأن الفصائل "الإصلاحية" في النظام الإيراني لا تمتلك - كما يبدو - أي هيمنة على العناصر الأكثر معاداة للولايات المتحدة. وعوضاً عن ذلك، بدا أن واشنطن آثرت التركيز على تقوية ضغوطها على إيران. وتأسيساً على ذلك، فقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية انتهاكات إيران السابقة لتعهداتها، التي تفرض عليها الالتزام بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية - مثل عجزها عن الإبلاغ عن استيراد اليورانيوم الطبيعي- للتذرع بأن مجلس محافظي الوكالة مطالب بأن يقضي بعدم امتثال إيران لالتزاماتها تلك، وأن يحيل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن لاتخاذ المزيد من الإجراءات بحقها.

وفي فترة الإعداد لاجتماع مجلس محافظي الوكالة في أيلول/ سبتمبر 2003، حظيت دعوة واشنطن لتبني قرار يقضي بعدم امتثال إيران لضمانات الوكالة بدعم أكبر بفضل التقرير الذي رفعته الوكالة إلى مجلس محافظيها في

آب/ أغسطس من العام نفسه. ووفقاً لما جاء في التقرير، فإن العينات التي أخذت من موقع مفاعل نتانز كشفت النقاب عن وجود نوعين من اليورانيوم العالي التخصيب، ما أوحى بأن إيران ربما تكون قد أجرت تجارب تخصيب غير معلنة. وعلاوة على ذلك، فقد أفادت تقارير مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران قد بذلت مجهوداً كبيراً في "تنظيف" منشأة للأبحاث والتطوير خاصة بأجهزة الطرد المركزي في شركة كالاي Kalaye الكهربائية في محاولة واضحة لتعقيد عملية أخذ العينات البيئية. وجاء أيضاً في تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران قد بدأت في استخدام سادس فلوريد اليورانيوم UF_6 في عمليات الطرد المركزي التجريبية في مركز نتانز، على الرغم من البيان الذي وجهه مجلس المحافظين في حزيران/ يونيو 2003 والذي دعاها فيه- كخطوة على طريق بناء الثقة- إلى عدم الشروع في اختبار معدات المنشأة التجريبية بمواد نووية.

وعلى عكس رغبات واشنطن، عارض عدد من الدول الأعضاء في مجلس المحافظين، بما في ذلك معظم الدول الأوربية، إحالة القضية إلى مجلس الأمن، خشية ألا يكون المجلس قادراً على التوصل إلى اتفاق على مسار عمل فعّال، واقترحت هذه الدول، بدلاً من ذلك، منح إيران مزيداً من الوقت لإظهار تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحسم المسائل المتعلقة بأنشطتها النووية السابقة. بيد أن إيران زعمت أن وجود جزيئات اليورانيوم العالي التخصيب في نتانز ناتج عن معدات "ملوثة" خاصة بأجهزة الطرد المركزي المستوردة وليس من جراء تجارب تخصيب سرية. وتنفيذاً لحل وسط توصلت إليه واشنطن وحلفاؤها الأوربيون، تبنى مجلس محافظي الوكالة

الدولية في 12 أيلول/ سبتمبر 2003 بالإجماع قراراً يطالب إيران بتوسيع نطاق تعاونها مع الوكالة، والعمل بشفافية تامة على حسم المسائل المتعلقة بأنشطتها النووية السابقة. وقد حث القرار أيضاً طهران على قبول البروتوكول الإضافي، وطالبها بتعليق:

... كل الأنشطة الإضافية ذات العلاقة بتخصيب اليورانيوم، بما في ذلك استخدام المواد النووية في نتانز، وإعادة معالجة الوقود، كإجراء لبناء الثقة، انتظاراً لنص قانوني من المدير العام عن الضمانات التي تطالب بها الدول الأعضاء، وإلى حين التطبيق المرضي لأحكام البروتوكول الإضافي.

اتفاقية طهران في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2003

على الرغم من اعتراض إيران على قرار مجلس المحافظين الذي اتخذه في أيلول/ سبتمبر 2003، فقد وجدت نفسها أمام تهديد صريح بأن المجلس سيخلص إلى أنها غير ملتزمة باتفاقية الضمانات، وسوف يحيل القضية إلى مجلس الأمن أثناء اجتماعه اللاحق الذي تقرر أن يعقد أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 . ورداً على ذلك، وقع حسن روحاني، أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي المتنفذ في إيران، مع وزراء خارجية دول "الترويكا" الأوربية الثلاث اتفاقية جرى الإعلان عنها في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2003. وتطبيقاً لأحكام الاتفاقية، وعدت إيران بالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة كل قضايا الضمانات المؤجلة ذات العلاقة بأنشطة طهران النووية السابقة وحسمها، وبالتوقيع على البروتوكول الإضافي والمصادقة على أنظمته والالتزام بمتطلباته. وفي آخر الأمر، أعلنت

طهران قرارها الطوعي بـ «تعليق كل أنشطة تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود وفقاً لتعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذه الأنشطة». غير أن قرارها المعلن هذا لم يحدد أمد التعليق ونطاقه، في حالة من الغموض التي ستؤدي لاحقاً إلى نشوب خلافات بين إيران ودول"الترويكا" الأوربية.

وفي مقابل تعهد إيران بالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقبولها بالبروتوكول الإضافي، وتعليق العمل ببرنامج التخصيب، توافق الحكومات الأوربية الثلاث على معارضة إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن مادامت إيران تفي بالتزاماتها وفاءً تاماً. ولسوف تقر دول "الترويكا" الأوربية، إضافة إلى ذلك، بأن تسوية القضية النووية الإيرانية لابد من أن تمهد الطريق أمام قيام تعاون على المدى الطويل، والذي قد يشمل تقديم طمأنات ذات صلة ببرنامج الطاقة النووية في إيران، وحصول هذه الأخيرة على منفذ يتيح لها امتلاك التقنيات الحديثة في مجالات مختلفة. بل إن حكومات "ترويكا" الاتحاد الأوربي كانت تعرب في جلسات خاصة عن استعدادها لتقديم الدعم لبرنامج إيران النووي، بما في ذلك ضمانات بالحصول على الوقود النووي ومعالجة الوقود المستنفد، شريطة موافقة إيران على وقف بناء أي قدرات محلية جديدة في مجال تدوير الوقود. أخيراً، تضمن بيان 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2003 التزاماً من جانب دول "الترويكا" الأوربية بالتعاون مع إيران على: «توطيد الأمن والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك إقامة منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط وفقاً لأهداف الأمم المتحدة».

وفي بادئ الأمر، اتخذت إيران عدداً من الخطوات على طريق تنفيذ اتفاقية 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2003، وسلمت معلومات إضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أنشطتها النووية السابقة، واعترفت للمرة الأولى بأنها قد أجرت تجارب لم يعلن عنها لتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته يرجع تاريخها إلى تسعينيات القرن العشرين. وفي غضون ذلك، التزمت دول "الترويكا" الأوربية بتعهداتها بسد الطريق أمام محاولات الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى إحالة المسألة الإيرانية إلى مجلس الأمن. وعلى الرغم من اعتراف إيران بالانتهاكات السابقة للضمانات، فقد تبنى مجلس المحافظين قراراً يرحب باتفاقية تشرين الأول/ أكتوبر، وهو بذلك قد منح إيران مزيداً من الوقت لتنفيذ التزاماتها.

وفي العاشر من كانون الأول/ ديسمبر 2003، وقعت إيران على البروتوكول الإضافي، ووعدت بوضعه موضع التطبيق اعتماداً على تصديق المجلس [البرلمان الإيراني] عليه؛ ومرة أخرى، وفي اجتماعه لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2003، منح مجلس المحافظين إيران مزيداً من الوقت لتسوية انتهاكاتها السابقة لاتفاقية الضمانات ولتنفيذ أحكام البروتوكول الإضافي.

انهيار صفقة تشرين الأول/أكتوبر 2003

ومع حلول عام 2004، اعتقدت إيران أن لديها من الثقة قدراً يكفي للبدء بالتراجع عن بعض جوانب اتفاقية تشرين الأول/ أكتوبر 2003، انطلاقاً من تقديرها بأن نتيجة انتخابات شباط/ فبراير للبرلمان قد عززت هيمنة المحافظين داخل البلاد، وأن تفاقم المشكلات التي تواجه الولايات

المتحدة في العراق قد أضعف نفوذها وتهديداتها المحتملة لإيران. ومن هنا، فقد ذكر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية صادر في الشهر نفسه أن إعلان إيران "الكامل" عن أنشطتها السابقة قد أخفق في توفير المعلومات المطلوبة سواء عن الأبحاث الأولية التي أجرتها على تصاميم متطورة لمعدات لأجهزة الطرد المركزي الخاصة بعنصر البلوتونيوم-2 (P-2) ، أو عن التجارب التي قامت بها على البلوتونيوم-210 الذي يمكن استخدامه لإطلاق تفجيرات نووية. وجاء في تقارير الوكالة أيضاً أن إيران لم تتح المجال المطلوب في الوقت المناسب للوصول إلى مواقع يشتبه بأنها تضم مراكز للأبحاث النووية، بما في ذلك منشأة كانت قد سويت بالأرض قبل أن يجد مفتشو الوكالة الدولية منفذاً يوصلهم إليها. وعلى الرغم من موافقة طهران في وقت سابق على تعليق أنشطة التخصيب، فقد أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيسان/ إبريل بأنها تنوي الشروع بإجراء اختبارات ساخنة hot tests في منشأة أصفهان تستهدف معالجة ما اصطلح على تسميته بـ "الكعك الأصفر" (اليورانيوم غير المخصب) لغرض تحويله إلى غاز سادس فلوريد اليورانيوم الذي يستخدم في تغذية أجهزة الطرد المركزي. بالإضافة إلى ذلك، اكتشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تواصل إنتاج مكونات أجهزة الطرد المركزي بدعوى أن إيران لا تستطيع فسخ عقود كانت قد أبرمتها مع الشركات الخاصة التي تصنّع هذه المكونات.

وفي سياق الإعداد لاجتماع مجلس محافظي الوكالة لشهر حزيران/ يونيو 2004، سلمت طهران إعلانها الخاص بالتوقيع على البروتوكول الإضافي إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكنها هددت في الوقت نفسه بإنهاء تعليقها

"الطوعي" لأنشطة التخصيب إذا لم يعترف المجلس بتعاون إيران، ويسحب القضية من جدول أعمال اجتماعه المقبل في أيلول/ سبتمبر 2004. على الرغم من هذه التهديدات، فقد تبنى المجلس في 18 حزيران/ يونيو 2004 قراراً شديد اللهجة يشجب إخفاق إيران في التعاون مع الوكالة بالشكل التام والمناسب والفعال. وطالب القرار إيران بأن تقوم بتعليق العمل ببرنامج التخصيب بصورة تامة، وقرر وضع هذه القضية على أجندة اجتماع المجلس في أيلول/ سبتمبر. وجاء الرد الإيراني في مذكرة موجهة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 23 حزيران/ يونيو 2004 تقول فيها طهران إنها تعتزم استئناف تصنيع مكونات أجهزة الطرد المركزي وتجميع وتجريب هذه الأجهزة؛ وبذلك تكون قد نقضت واحداً من العناصر الأساسية لاتفاقية تشرين الأول/ أكتوبر 2003 التي أبرمتها مع دول "الترويكا" الأوربية.

وفي محاولة للعودة بإيران إلى تعليق أنشطتها النووية، التقى ممثلو دول "الترويكا" الأوربية بمسؤولين إيرانيين في باريس نهاية تموز/ يوليو 2004، حيث حذروا إيران من أنهم قد يجبرون على دعم قرار للمجلس يهدد برفع تقرير عن عدم امتثالها لاتفاقية الضمانات إلى مجلس الأمن ما لم تعد إيران إلى وقف العمل ببرنامجها النووي. ورداً على ذلك، رفض المسؤولون الإيرانيون أي تعليق غير محدد الأجل، وشكوا من أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت ما تزال تؤخر، لأسباب سياسية، إصدار تقرير نهائي عن تعاون إيران في حل قضايا الضمانات السابقة. وأشارت إيران إلى استعدادها للنظر في تعليق "مؤقت" لبرنامجها الخاص بدورة الوقود، إلى حين صدور تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية النهائي، على أن تتم في هذه الأثناء معالجة

"مشاغلها الأمنية"، بما في ذلك اقتناء الأسلحة التقليدية، والاعتراف بمصالح إيران الأمنية في الخليج العربي، وإزالة القيود المفروضة على مشترياتها من التقنيات المزدوجة الاستخدام، وإحراز تقدم صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وإثر فشل محادثات باريس، أوحت إيران بعزمها على معارضة تعليق غير مشروط، وذكرت للوكالة الدولية للطاقة الذرية في منتصف آب/ أغسطس أنها تجري "تجارب ساخنة" في منشأة أصفهان لتحويل اليورانيوم.

ورداً على هذه التصرفات الإيرانية، تبنى مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً في 13 أيلول/ سبتمبر 2004 يطالب فيه إيران بإعادة تعليق العمل ببرنامج التخصيب تعليقاً تاماً "كإجراء لبناء الثقة"، وهدد ضمنياً برفع تقرير عن إيران إلى مجلس الأمن إن لم تستجب لطلب المجلس بحلول موعد الاجتماع التالي للمجلس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004. بيد أن رد إيران اتسم بطابع التحدي، إذ زعمت أن دول "الترويكا" الأوربية الثلاث قد انتهكت اتفاقية تشرين الأول/ أكتوبر عندما حاولت جعل التعليق دائماً. ولكي تعزز إيران رفضها للتعليق، أعلنت في 21 أيلول/ سبتمبر 2004 أنها قد بدأت في تحويل 37 طناً من "الكعك الأصفر" إلى سادس فلوريد اليورانيوم.

اتفاقية باريس في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2004

وفيما كانت الأجواء مهيأة لنشوب مواجهة في اجتماع المجلس في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر، اجتمع مفاوضو دول "الترويكا" الأوربية مع مسؤولين إيرانيين في فينا وباريس خلال تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين

الثاني/ نوفمبر 2004 في محاولة للعمل بصورة مشتركة من أجل التوصل إلى اتفاق لإعادة تعليق أنشطة إيران النووية وتفادي إحالتها إلى مجلس الأمن. ومن حيث الجوهر، طالب المفاوضون الأوربيون إيران بوقف جميع الأنشطة ذات الصلة بالتخصيب وبإعادة المعالجة وقفاً شاملاً وعلى نحو يمكن التحقق منه دولياً. وفي حال لم توافق إيران على الالتزام بهذا التعليق إلى أجل غير مسمى وحتى بدء المفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاقية دائمة، فقد حذرت دول "الترويكا" الأوربية الثلاث إيران من أنها ستساند قراراً قد يطرح على اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني/ نوفمبر يثبت عدم امتثال إيران لالتزاماتها حيال الضمانات التي نصت عليها معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وفشلها في الاستجابة للقرارات المتعاقبة التي اتخذها مجلس محافظي الوكالة والداعية إلى تعليق أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة. أما في حال موافقة إيران على تعليق هذه الأنشطة، فقد وعدت دول "الترويكا" الأوربية بالوقوف بوجه أي محاولة تستهدف إحالة مسألة البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، والشروع في الحال بالمفاوضات الهادفة إلى إبرام اتفاقية طويلة الأجل بهذا الشأن.

ومع أن إيران رفضت في بادئ الأمر المطالب الأوربية، فقد تم التوصل في نهاية الأمر إلى اتفاقية جديدة في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 في باريس، وهي وإن كانت في جوهرها تستحضر بنود اتفاقية تشرين الأول/ أكتوبر 2003، ولكنها تسهب في تناول العديد من النقاط الرئيسية. فقد جرى تحديداً، وبتعابير لا لبس فيها، إيضاح التفاصيل الدقيقة ذات الصلة بتعليق الأنشطة النووية. ولأن اتفاقية تشرين الأول/ أكتوبر 2003 لم تحدد نطاق هذا

التعليق، فقد استغلت إيران الغموض الذي شاب هذا الجانب كي تستأنف العمل في عدد من عناصر برنامجها لتخصيب اليورانيوم. أما هذه المرة، فقد أصر الأوربيون على أن توافق إيران تحريرياً على أنها قد قررت طوعاً مواصلة التعليق وتوسيع نطاقه كي يشمل:

... كل الأنشطة التي لها علاقة بالتخصيب وإعادة المعالجة، وعلى نحو خاص: صنع واستيراد أجهزة الطرد المركزي الغازية ومكوناتها؛ أو تجميع وتركيب واختبار أو تشغيل هذه الأجهزة؛ أو إجراء أي عملية لفصل البلوتونيوم؛ أو تشييد أو تشغيل أي منشأة لفصل البلوتونيوم؛ وكل عمليات الاختبار أو الإنتاج في أي منشأة من منشآت تحويل اليورانيوم.

وفي ختام مفاوضات باريس، سعت طهران إلى استثناء إنتاج رابع فلوريد اليورانيوم من عملية التعليق، وهو مادة كيماوية وسيطة تدخل في عملية تحويل "الكعك الأصفر" إلى سادس فلوريد اليورانيوم. فإذا واصلت إيران إنتاج رابع فلوريد اليورانيوم، فسيغدو بإمكانها اختصار الوقت اللازم لإنتاج كميات كبيرة من سادس فلوريد اليورانيوم. وعلى أية حال، وأمام إصرار دول "الترويكا" الأوربية الثلاث على التعليق التام، فقد وافقت إيران في آخر الأمر على وقف إنتاج رابع فلوريد اليورانيوم على الرغم من أنها تأخرت في ذلك حتى 22 تشرين الثاني/ نوفمبر كي يتسنى لها إنتاج بضعة أطنان من سادس فلوريد اليورانيوم. ووافقت دول الترويكا الأوربية في

الوقت نفسه على مطلب إيران بأن يكون التعليق «إجراءً طوعياً لبناء الثقة وليس التزاماً قانونياً».

وبينما تم تحديد نطاق التعليق في اتفاقية باريس، فقد ظل أمده مبهماً وكما كانت حاله في اتفاقية تشرين الأول/ أكتوبر 2003. وكان الإيرانيون في بادئ الأمر قد تذرعوا بأن فترة التعليق الجديد ينبغي أن تحدد بستة أشهر، مثلاً، بينما أصر الأوربيون على عدم تحديد أمده حتى يتم التوصل إلى اتفاقية حول التسوية النهائية. وتحجج الإيرانيون أيضاً بأن جعل التعليق مرتبطاً بالتوصل إلى اتفاقية طويلة الأجل سيسمح لـ "الترويكا" الأوربية بإطالة أمد المحادثات إلى ما لا نهاية، فيما خشي الأوربيون من أن تحديد التعليق بأمد معين سيعطي طهران العذر لإلغائه مع انتهاء أمد المفاوضات. وفي إطار حل وسط، وافق الطرفان على أن يبقى التعليق «متواصلاً مع استمرار المفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاقية مقبولة للطرفين حول ترتيبات طويلة الأجل». وهكذا، فقد احتفظت إيران لنفسها بخيار مفتوح يتيح لها إعلان نهاية محادثاتها مع "الترويكا" الأوربية، فتتمكن بالتالي من استئناف تخصيب اليورانيوم في أي وقت في المستقبل، بينما احتفظت دول "الترويكا" الأوربية بخيارها في إحالة إيران إلى مجلس الأمن إن هي ألغت التعليق.

أخيراً، حاولت إيران جني بعض الفوائد مقابل إعادة تعليق برنامج التخصيب، ولكن الدول الأوربية الثلاث رفضت منح إيران أية فوائد مقابل التزامها باتفاقية كانت هي التي نقضتها أصلاً. وعلى الرغم من ذلك، فقد وافقت دول "الترويكا" الأوربية على بعض الإجراءات الرمزية التي قال الإيرانيون أنها سوف تساعدهم على تسويق الاتفاق في بلادهم. فقد وافقت

دول "الترويكا" تحديداً على مساندة دعوة يقدمها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيران للانضمام إلى مجموعة الخبراء للمقاربات المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي التي تعقد اجتماعاتها في فينا تحت رعاية الوكالة، ولاستئناف المفاوضات معها حول اتفاقية التجارة والتعاون. وإلى جانب ما تقدم، وافقت دول "الترويكا" الأوربية على بدء المفاوضات مع إيران حول الترتيبات الطويلة الأجل في مطلع كانون الأول/ ديسمبر تمهيداً لحسم القضية النووية.

تقرير الوكالة الدولية وقرارها في تشرين الثاني/نوفمبر 2004

في اليوم نفسه الذي أعلنت فيه اتفاقية باريس، رفعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمجلس المحافظين تقريراً أوجزت فيه المرحلة التي بلغتها عمليات التفتيش التي نفذتها حتى ذلك الوقت. وقد سلط التقرير الضوء على الانتهاكات الإيرانية وسياسة الإخفاء التي مارستها إيران في مجالات تخصيب اليورانيوم وتحويله، وفصل البلوتونيوم، والتي استمرت حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2003. ومع ذلك، فقد خلص التقرير أيضاً إلى أن إيران حققت منذ ذلك الوقت تقدماً جيداً على طريق تصحيح هذه المخالفات.

ومهما يكن الأمر، فهناك بضع مسائل ترتبط بأنشطة التخصيب غير المعلنة لم تكن يومئذ قد حسمت بعد، ومن بينها: مصدر اليورانيوم المنخفض التخصيب؛ والتلوث الناجم عن جزيئات اليورانيوم العالي التخصيب والذي اكتشف في مواقع شتى داخل إيران؛ والشوط الذي قطعته محاولات هذه

الأخيرة لاستيراد أجهزة الطرد المركزي التي يستخدم فيها عنصرا البلوتونيوم-1 والبلوتونيوم-2 وتصنيعها واستخدامها. وفي هذا الخصوص، فإن الوكالة ستكون بحاجة إلى توضيح ومعرفة هذه القضايا قبل أن تعلن أن إيران قد صححت انتهاكاتها السابقة لاتفاقية الضمانات، ناهيك عن التحقيق في تقارير عن منشآت نووية سرية، ومنها المزاعم التي أطلقتها جماعة مجاهدي خلق المعارضة حول منشأة تخصيب سرية في منطقة لاوزان بطهران. ومع بدء اجتماع مجلس محافظي الوكالة في فينا في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، جاء أيضاً في تقرير للوكالة أن إيران قد عادت إلى تعليق أنشطتها النووية بعد أن أنتجت 3.5 أطنان من سادس فلوريد اليورانيوم في منشأة أصفهان، بالإضافة إلى بعض مكونات الطرد المركزي الإضافية.

بيد أن الجهود الأوربية الهادفة إلى الفوز بقرار من مجلس محافظي الوكالة تعثرت بفعل ما يسمى عادة بمصاعب اللحظة الأخيرة، وذلك عندما طلبت طهران استثناء التجارب والبحوث التي كانت تعتزم إجراءها على عدد قليل من أجهزة الطرد المركزي من التعليق. وهو الاستثناء الذي سيسمح لإيران بإتقان تقنية تشغيل سلسلة من الطاردات المركزية المترابطة فيما بينها، والتي تعرف باسم "التعاقب" cascade. وعلى أي حال، فقد تخلت إيران عن مطلبها هذا مقابل موافقة الأوربيين على تخفيف لهجة القرار على النحو الذي يغدو واضحاً أن قرار إيران تعليق أنشطتها النووية إنما هو إجراء طوعي لبناء الثقة وليس التزاماً قانونياً. وعلى الرغم من تفضيلها إحالة هذا الموضوع إلى مجلس الأمن، لم يكن أمام واشنطن من خيار غير التسليم بالمشروع الأوربي للقرار.

وقد جاء القرار النهائي الذي تبناه مجلس المحافظين في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 ليرحب بقرار إيران العودة إلى تعليق نشاطاتها النووية، وليطلب من المدير العام للوكالة مراقبة التزام إيران بقرارها هذا، وإخطار المجلس إن هي لم تنفذه كاملاً. وفي تنازل مقدم لإيران، لم يقض القرار بتحويل هذه المسألة تلقائياً إلى مجلس الأمن في حال تراجعت إيران عن قرار التعليق، فضلاً عن أنه لا يطلب من المدير العام رفع تقارير إضافية عن الملف الإيراني، وإن كان يدعوه إلى إبلاغ المجلس عن أي نتائج يتوصل إليها مستقبلاً «متى ما كان ذلك مناسباً».

مستقبل غامض لمحادثات دول "الترويكا" الأوربية مع إيران

وفقاً لما نصت عليه اتفاقية باريس، فإن تعليق إيران لأنشطتها النووية يرسي الأساس الذي يمكن أن تستند إليه دول "الترويكا" الأوربية وإيران للبدء بمفاوضات "الترتيبات الطويلة الأجل"، والتي «ستوفر ضمانات موضوعية تكفل اقتصار برنامج إيران النووي على الأغراض السلمية حصراً». وتقضي الاتفاقية أيضاً بأن «تجتمع لجنة تحضيرية لإطلاق هذه المفاوضات في النصف الأول من كانون الأول/ ديسمبر 2004، وتشكيل مجموعات عمل لمعالجة القضايا السياسية والأمنية، والتقنية والتعاون، والمسائل النووية». وكان من المتوقع أن تجتمع اللجنة التحضيرية مرة أخرى في آذار/ مارس 2005 لتلقى تقارير من مجموعات العمل هذه عن التقدم المتحقق في عملها.

وعلى أي حال، فإن الأهداف والاستراتيجيات التي كان الأوربيون سيطرحونها في محادثاتهم المقبلة مع إيران كانت قد عرضت في ورقة غير رسمية تقدمت بها كل من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا إلى مجموعة الثماني الكبار في واشنطن في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2004. ووفقاً لما جاء في هذه الورقة، فإن دول "الترويكا" الأوربية ستسعى لضمان موافقة إيران على تأكيد التزاماتها المنصوص عليها في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT)، وفي اتفاقية الأسلحة البيولوجية (BWC)، وفي اتفاقية الأسلحة الكيماوية (CWC)، وغيرها من الالتزامات الدولية ذات الصلة؛ وأن تلزم نفسها بالتعاون التام وبالشفافية في تعاملها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية حسم كل القضايا المتبقية والتصديق على البروتوكول الإضافي بنهاية عام 2005؛ وأن تقدم الضمانات التي تكفل أنها لن تعمل على «تطوير أو تشغيل منشآت تتيح لها القدرة على إنتاج المواد الانشطارية، بما في ذلك قدرات تخصيب اليورانيوم أو إعادة معالجة الوقود»، وأن تستبدل مشروع مفاعل الماء الثقيل الذي تخطط لإنشائه بمفاعل لبحوث الماء الخفيف؛ وأن تتعهد باتخاذ الإجراءات اللازمة للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT).

وفي مقابل ذلك، اقترحت دول "الترويكا" الأوربية الثلاث وضع حزمة من الحوافز في متناول إيران في ميادين الطاقة النووية، والتعاون التقني، والقضايا السياسية والأمنية. ففي مجال الطاقة النووية، تأخذ دول "الترويكا" الأوربية على عاتقها:

- إعادة تأكيد حق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز، انسجاماً مع المادة الثانية من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.
- الاعتراف بحق إيران في بناء برنامج للطاقة النووية، ودعم التعاون الروسي ـ الإيراني في ميدان مفاعلات الطاقة النووية، وإمدادات الوقود ومعالجته.
- توفير الطمأنات السياسية التي تكفل حصول إيران على منفذ إلى أسواق الوقود الدولية وبأسعار السوق المتناسبة، مع ضمانات مجموعة الإمدادات النووية (NSG) مع إعادة الوقود المستنفد ومعالجته خارج إيران.
- التعاون مع إيران في مجال السلامة النووية والسلامة البدنية.
- دعم الجهود الإيرانية لامتلاك مفاعل لأبحاث الماء الخفيف.

أما في مجال التقنية والتعاون الاقتصادي، فقد اقترحت الورقة أن يستأنف الاتحاد الأوربي مفاوضاته مع إيران حول عقد اتفاقية للتجارة والتعاون بينهما، وأن يدعم انضمام إيران إلى منظمة التجارية العالمية، وأن يقوي أواصر التعاون الفني في مجموعة من المجالات، بما فيها البحث العلمي، والطيران المدني، والنقل سواء عن طريق البحر أو عبر شبكات السكك الحديد، والصناعات البتروكيماوية، والاتصالات، والطاقة التقليدية.

أخيراً، وعلى الصعيدين السياسي والأمني، اقترحت الورقة أن تنص أي اتفاقية نهائية يتم التوصل إليها على:

- تأكيد الضمانات الأمنية، الإيجابية والسلبية، بموجب قرار مجلس الأمن رقم 984 لسنة 1995.
- الموافقة على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب (بما ذلك إدراج منظمة مجاهدي خلق على قائمة المنظمات الإرهابية).
- الالتزام بعقد حوار أمني وسياسي شامل مع إيران يغطي القضايا الإقليمية.
- السعي لتحقيق الهدف المتمثل في إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل على النحو الذي يمكن التحقق منه بصورة فاعلة.
- التعاون مع إيران لمساعدتها في صياغة نظام وطني فعّال للتحكم بصادرات السلع والتقنيات ذات العلاقة بأسلحة التدمير الشامل.
- دعم مشاركة إيران في مشروع الشرق الأوسط الكبير ومبادرة شمال أفريقيا كما تراهما مجموعة الثماني الكبار.
- تقوية وشائج التعاون في مجال مكافحة إنتاج المخدرات والمتاجرة بها.

ومن الواضح أن الهدف الأوربي الأهم (والأصعب على التحقيق) سيكون الفوز بموافقة إيران على وقف العمل ببرنامجها لتخصيب اليورانيوم. ولسوف تسعى دول "الترويكا" الثلاث جاهدة، من حيث الجوهر، إلى تحويل التعليق "المؤقت" الذي قضت به اتفاقية باريس إلى تعليق دائم. وفي خطوة يراد بها حفظ ماء الوجه، فقد تلجأ دول "الترويكا" الأوربية إلى

الإقرار بـ "حق" إيران في تطوير التقنية اللازمة لبرنامج دورة الوقود، ولكنها ستجهد نفسها في ضمان موافقة طهران على ألا تمارس هذا الحق! وفي مقابل ذلك، يبدو أن الأوربيين لا يرون ضيراً في ضمان منفذ يمكن لإيران من خلاله الحصول على وقود جديد ومعالجة الوقود المستنفد الذي يخلفه برنامجها النووي، وعلى النحو الذي لا يصبح لزاماً عليها بناء مصنع تخصيب خاص بها (لإنتاج اليورانيوم المنخفض التخصيب لغرض استخدامه في مركز وقود الطاقة النووية)، أو حتى مصنع لإعادة معالجة نفايات الوقود المستنفد.

ولعل ما يشغل بال إيران على المدى البعيد هو مشروع بناء مفاعل أبحاث للماء الثقيل بطاقة 40 ميجاواط، والذي قد يكون قادراً - من الناحية النظرية - على إنتاج ما يكفي من البلوتونيوم لإنتاج عدد قليل من الأسلحة النووية كل عام. وعلى أي حال، وخلافاً لمصنع التخصيب، فإن اكتمال العمل في مفاعل الماء الثقيل هذا يحتاج إلى سنوات كثيرة قادمة، وهو لا يمثل هاجساً فورياً من هواجس انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من ذلك، فقد يسعى الأوربيون إلى إقناع إيران بالتخلي عن خطط بناء مفاعل كهذا مقابل اقتناء مفاعل أبحاث حديث للمياه الخفيفة من مورد أجنبي. وفي كل الأحوال، فإن العمر التشغيلي الافتراضي لمفاعل الأبحاث الإيراني الحالي - والذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أقامته في إيران في ستينيات القرن العشرين - يقترب الآن من نهايته.

ويجاهر قادة إيران علناً بأن التعليق الدائم لبرنامج التخصيب غير مقبول لديهم، محذرين من أن قرار التعليق قد يُلغى في غضون أشهر في حال لم تثمر مفاوضات دول "الترويكا" الأوربية مع إيران عن شيء. وفي داخل

إيران، عمد النظام الحاكم إلى استثارة المشاعر الوطنية لدى المواطنين لغرض الوقوف بوجه المطالب الخارجية الرامية إلى حرمان إيران من حقها في تطوير تقنيات نووية متقدمة، فيما انتقد بعض السياسيين الإيرانيين الاتفاقية التي تفرض على إيران التضحية بقدراتها النووية مقابل "وعود جوفاء" من جانب أوربا. أما على الصعيد الدولي، فقد ناشدت إيران دول حركة عدم الانحياز الوقوف إلى جانبها، متهمة الدول الغربية بالسعي إلى حرمان إيران، وعلى نحو تمييزي، من "حق" امتلاك تقنية نووية سلمية وفقاً لأحكام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

وليس خافياً أن إيران كانت ستفضل المضي قدماً في بناء مركز التخصيب كركيزة من ركائز أمنها الوطني ومادة للتفاخر والاعتداد بالنفس. وسواء أكانت إيران قد اتخذت قراراً سياسياً بإنتاج أسلحة نووية أم لا، فإن وضع مصنع التخصيب قيد التشغيل سيتيح لها تصنيع أسلحة نووية في غضون أشهر قليلة، إذ سيكون بوسعها إما تحويل اليورانيوم المنخفض التخصيب (الذي ينتج في منشأة نتانز) إلى منشأة سرية أخرى لغرض تخصيبه إلى الدرجة التي تصلح لإنتاج أسلحة نووية، وإما الانسحاب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تماماً – بعد تقديم إخطار بذلك قبل 90 يوماً بموجب الفقرة 10من المعاهدة – لتقوم بعد ذلك بتحوير منشأة نتانز بما يجعلها صالحة لإنتاج اليورانيوم المناسب لصنع أسلحة نووية دون الخضوع لرقابة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن أجل مواجهة الدعوات الأوربية التي تطالب طهران بالموافقة على وقف برامجها النووية، من المرجح أن تتقدم طهران بـ "تدابير بديلة لبناء

الثقة" بشكل طمأنات تضمن للأطراف الأخرى أن برنامجها النووي إنما هو برنامج سلمي. فقد تتعهد إيران، على سبيل المثال، بألا تنتج غير اليورانيوم المنخفض التخصيب في المنشأة التي سيمكن وقتذاك إخضاعها لرقابة مفتشي الوكالة، وأن توافق على "تدويل" إدارة المنشأة بمشاركة مسؤولين من الوكالة نفسها. ولعل ما يعاب على هذه المقترحات هو عدم جدواها في منع إيران، كدولة ذات سيادة، من فرض سيطرتها على المنشأة وتحويلها لأغراض عسكرية في وقت ما مستقبلاً. ومن بين الحلول الوسط الأخرى التي يمكن لإيران اقتراحها التوقف عن بناء منشأة تخصيب اليورانيوم على نطاق صناعي، مع مواصلة نشاطات البحث والتطوير وبناء منشأة على نطاق تجريبي، وهذا من شأنه أن يقرِّب إيران من مرحلة كسر الطوق الذي يعوق امتلاكها للأسلحة النووية. وفي مقابل هذا، فإن إيران سترفض – كما هو مرجح – اتفاقاً لنزع أسلحتها يُصاغ على الطريقة الليبية والذي سيتعين عليها وفقاً له تفكيك ما بحوزتها الآن من منشآت نووية ونقل معداتها وموادها إلى خارج البلاد. ولا يبدو من المرجح أيضاً أن توافق طهران على أية ترتيبات رقابية وعمليات تفتيشية تتجاوز نصوص أحكام البروتوكول الإضافي واشتراطاته.

ويرفض الأوربيون حتى الآن أي صيغة للتعليق لا تكون مكتملة، بما في ذلك المحاولات التي تبذلها إيران لاستثناء البحوث التي تجريها على عدد صغير من آلات الطرد المركزي من قرار التعليق. وانطلاقاً من هذه النقطة، ربما تكون محادثات دول "الترويكا" الأوربية مع إيران مقضياً عليها بالفشل، لأن الأوربيين سوف يصرون على أن توقف إيران كلية برنامجها للتخصيب

وإعادة المعالجة؛ فيما سترفض إيران تعليقاً دائماً أو طويل الأجل لبرنامجها هذا. وفي إطار هذا السيناريو، سوف تتدارس إيران المقترحات المعروضة للتفاوض، وقد تتقدم بعدد من المطالب المضادة التي تعرف جيداً أن الأوربيين لا يستطيعون القبول بها، حتى تصل إلى قناعة تامة بأن جانبها سيكون آمناً لو أنها ألغت قرار التعليق واستأنفت العمل ببرنامج التخصيب في وقت تتراجع فيه المخاطر الناجمة عن أية إجراءات قد يتخذها مجلس الأمن بحقها.

وما لم يتم الكشف عن أدلة جديدة على انتهاكات إيران لاتفاقية الضمانات، فلسوف تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية العمل حتى اكتمال تحقيقاتها في أنشطة إيران النووية السابقة، والوقوف على مصير المواد النووية الداخلة في تلك الأنشطة. وحالما تغلق الوكالة الملف النووي الإيراني، فإن طهران ربما ستتذرع بأنها لم تعد في حاجة للإبقاء على التعليق كإجراء لبناء الثقة، فـ "الثقة" ستكون - في تقديرها - قد استعيدت في برنامجها النووي السلمي! وقد تخلص إيران، في هذه المرحلة، إلى تضاؤل احتمالات قيام مجلس الأمن بفرض تدابير عقابية ضدها لأنها ستكون عند ذاك قد صححت انتهاكاتها السابقة للضمانات.

وقد تقرر طهران أيضاً تأجيل الدخول في مواجهة دولية حول برنامجها النووي حتى تتم تسوية القضايا السياسية الداخلية بحلول الانتخابات الرئاسية الإيرانية في حزيران/ يونيو 2005. وعلى الرغم من أنه لا يبدو أن هناك اختلافاً كبيراً في مواقف الفصائل السياسية الرئيسية على الرغبة في إنجاز برنامج تدوير الوقود، فإن القيادة الإيرانية قد تؤثر تأجيل اتخاذ قرارات

مهمة بشأن القضية النووية حتى يحسم السياسيون المحافظون خلافاتهم الداخلية، ويصعّدون أكثر فأكثر دعوتهم إلى استبدال محمد خاتمي برئيس آخر ينتمي إلى معسكرهم. أخيراً، فإن إيران قد تكون بانتظار اتضاح صورة ما ستؤول إليه الأوضاع في العراق. ومهما يكن من أمر، فإن كثيراً من الإيرانيين ما برحوا يعتقدون أن الوقت يمضي في صالحهم، وترى حساباتهم أن التمرد سوف يستمر في استنزاف الموارد والقدرات الأمريكية، وأن حكومة يهيمن عليها الشيعة تقام في بغداد ستكون بالتأكيد موالية لطهران، ولابد من أن هذه الحكومة ستطالب القوات الأمريكية في آخر الأمر بمغادرة العراق عندما يصبح الوضع الأمني أكثر استقراراً.

ووفقاً لهذا السيناريو، لن تجد إيران نفسها بحاجة ملحة لاقتناء قدرات تصنيع الأسلحة النووية بسبب تحسن الأوضاع الأمنية إقليمياً وتعزز الاستقرار الداخلي على مدى العامين الماضيين، والفضل في هذا يرجع جزئياً إلى الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، وسيكون بوسع إيران - بالتالي - تحمل تأجيل استكمال برنامجها للتخصيب إذا كانت كفة الفوائد والتكاليف المحتملة هي الراجحة قياساً على القيمة المتصورة لمواصلة التقدم باتجاه تطوير قدرات الأسلحة النووية. ويبدو حتى الآن أن طهران تتصرف بحذر شديد حيال خطر التعرض لعزلة دولية أو الدخول في مواجهة مع مجلس الأمن بشأن برنامجها النووي.

وبعكس ما يفرقها من خلافات عميقة حول العراق، باتت القوى الكبرى جميعاً متفقة في الرأي على أن إيران توشك أن تمتلك قدرات تؤهلها لتصنيع أسلحة نووية، وأن طموحاتها النووية تشكل خطراً على نظام منع

انتشار الأسلحة النووية وعلى الاستقرار الإقليمي على حد سواء. وإذا نجحت إيران في تطوير هذه القدرات تحت غطاء السعي وراء بناء برنامج نووي سلمي، فإنها ستلحق ضرراً بالغاً بمصداقية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، بالإضافة إلى أنها تقيم سابقة للدول الأخرى. وفي هذا الشأن، صارت إيران تُعد بوتقة اختبار تُحدد نتيجته مدى فاعلية الجهود المتعددة الأطراف في منع انتشار الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه القوى قاطبة قد اجتمعت على أن منع إيران من إنتاج أسلحة نووية يصب في صالحها جميعاً، فذاك في تقديرها يمكن أن يضاعف من انتشار هذه الأسلحة وتزعزع الاستقرار في المنطقة، فضلاً عن تزايد احتمالات تعرض منافذ الحصول على النفط والغاز إلى الخطر، وهما اللذان مازال انتعاش الاقتصاد العالمي مرهوناً بهما.

ونتيجة لذلك، فإن إيران قد لا تكون راغبة في المخاطرة بخوض مواجهة مع مجلس الأمن متى اتضح لها أن القوى الكبرى ستحرص على تنسيق تحركاتها ضدها فيما بينها. وفي تقدير طهران، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ودول "الترويكا" الأوربية الثلاث متفقتان على وضع نهاية لبرنامج دورة الوقود الإيراني كهدف مشترك لهما، وأن روسيا تتجه شيئاً فشيئاً للقبول بالموقف الأمريكي ـ الأوربي، فيما تساور إيران الشكوك حيال إمكانية اعتمادها على الصين لمنع مجلس الأمن من اتخاذ إجراء ما ضدها برغم ما قيل من أن بكين قد شجعت طهران في الخفاء على القبول باتفاقية التعليق الأخيرة كي تتفادى إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن. وبصرف النظر عن الولايات المتحدة الأمريكية، ليس هناك بين الدول الخمس الأخرى الدائمة

العضوية في المجلس (روسيا وبريطانيا وفرنسا والصين) من تطالب بإحالة إيران إلى المجلس، بيد أن إيران تدرك جيداً أن إحالة قضيتها إلى مجلس الأمن سيغدو احتمالاً مرجحاً إن هي ألغت قرار التعليق.

وحتى إذا أغلقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ملف إيران النووي، فسيظل مجلس الأمن قادراً على تبني قرار يقضي بتعليق إيران لأنشطتها في مجالي تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود إلى حين التوصل إلى اتفاقية طويلة الأجل بهذا الخصوص. وإن كانت إيران ستتحدى قرار مجلس الأمن هذا، فهي إنما تخاطر بدفع المجلس إلى اتخاذ إجراء أشد خطورة بحقها، كفرض عقوبات اقتصادية عليها، مثلاً. وعلى الرغم من أن إيران تعرب ظاهرياً عن قناعتها بأن فرض حظر على صادراتها من النفط والغاز لا يشكل خطراً حقيقياً عليها، فإن ما يقلقها أكثر من ذلك هو احتمال أن تفضي العقوبات الاقتصادية إلى تفاقم الشكاوى والاحتجاجات السياسية في الداخل. أخيراً، فإن ما يؤرق طهران حقاً هو خشيتها من أن الإدانة الدولية لها والعزلة التي ستفرض عليها بسبب القضية النووية ستشوه صورتها الذاتية كدولة متحضرة ومسؤولة، وتمثل حضارة عظيمة.

وتبعاً لهذا السيناريو، فإن إيران ستواجه ضغوطاً دبلوماسية حقيقية تدعوها للتفاوض بنية حسنة، أو أن تبدو - على الأقل - كمن يفاوض دول "الترويكا" الأوربية بنية حسنة، كي تثبت أنها تبذل جهوداً مخلصة للتوصل إلى اتفاقية حول قبولها بقيود تفرض على برنامجها النووي مقابل مجموعة منوعة من الحوافز. وإن هي رفضت ما يبدو أنه عرض "عادل"، فقد ينشأ تحالف دولي داخل مجلس الأمن مصمم على اتخاذ إجراء ما يحول دون امتلاك

إيران قدرات تتيح لها إنتاج أسلحة نووية. وفي أقل التقديرات، ينبغي على طهران أن تضمن عدم تحميلها مسؤولية الفشل في التوصل إلى اتفاقية في هذا الصدد.

وفي هذا الشأن بالذات، ألمحت إيران بالفعل إلى أنها تعتبر قضيتها النووية شأناً أمنياً، وأن همومها الأمنية المشروعة ينبغي معالجتها في مقابل أي تعهد من جانبها بتضييق نطاق برنامجها النووي، بالإضافة إلى تعويضها على المستويين الاقتصادي والسياسي. وقد تلجأ إيران إلى الدعوة لتبني عدد من المشاريع الأمنية، كتأسيس منطقة خالية من الأسلحة النووية، أو أخرى خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط، أو رفع حظر الأسلحة الذي يفرضه الغرب على إيران، أو منحها ضمانات أمنية عملية وإيجابية ضد الهجمات النووية أو التهديد بها.

ومن وجهة نظر إيرانية، فإن مثل هذه المطالب ستساعد طهران على حشد الدعم الدولي لصالح موقفها في المفاوضات. وعلى سبيل المثال، فإن المطالبة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ستحظى بمؤازرة الكثير من الدول العربية وغيرها أملاً في تكثيف الضغوط على إسرائيل كي تتخلى عن برنامجها للأسلحة النووية. وعلى أي حال، ففي ظل الظروف السياسية الراهنة، لا يمكن لدول الشرق الأوسط أن تدخل في مفاوضات جادة حول نزع الأسلحة على المستوى الإقليمي، في وقت لا تبدو فيه إسرائيل مستعدة للتضحية برادعها النووي لحين التوصل إلى تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن المقاربة الإقليمية الأضيق نطاقاً، كإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الخليج العربي،

يمكن أن توفر بديلاً عملياً أكثر من سواه، فليس من الواضح إن كانت إيران ستدعم مشروعاً كهذا إذا هو اشتمل على حظر تطوير المنشآت الإيرانية لتدوير الوقود.

الدور الأمريكي: مشاهدة أم مشاركة؟

في الوقت الذي تنهمك فيه دول "الترويكا" الأوربية الثلاث وإيران في المفاوضات الجارية بينهما، تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها موضعاً مريحاً على الخطوط الجانبية كمشاهد تساوره الشكوك حيال ما يحدث أمامه. فقد رفضت واشنطن، وماتزال ترفض حتى اليوم إقامة صلات مباشرة مع إيران أو حتى الإقرار صراحة بالنهج التفاوضي الذي تتبعه دول "الترويكا" الأوربية، وفضلت - عوضاً عن ذلك - إطلاق تحذيرات علنية من مساعي إيران لامتلاك الأسلحة النووية، والمضي في توجيه ضغوطها باتجاه إحالة القضية النووية الإيرانية إلى مجلس الأمن. أما من الناحية العملية، فلم يكن لدى واشنطن من خيار غير مسايرة الجهود الأوربية، لأن واشنطن - وبدون دعم أوربي - لن تجد داخل مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الأصوات ما يكفي لتمرير القرار الذي تريد. وبأي حال من الأحوال، لا يخفي بعض المسؤولين الأمريكيين ابتهاجه بنجاح جهود دول "الترويكا" الأوربية في إجبار إيران على تعليق نشاطاتها النووية ولو مؤقتاً، وفي تأجيل إحالة هذه المسألة إلى مجلس الأمن. ومع اتساع دائرة انشغالها بمسألة العراق، لا تبدو الولايات المتحدة الأمريكية متحمسة على نحو خاص للدخول في مواجهة مع إيران حتى تصبح الأوضاع في العراق أكثر استقراراً.

وبالتطلع إلى أمام، وفي حال فشلت جهود دول "الترويكا" الأوروبية في التوصل إلى اتفاقية طويلة الأجل عن طريق المفاوضات، فإن واشنطن تأمل أن تصبح في موقف أقوى يمكّنها من دفع مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء ما ضد إيران، وبخاصة إذا كان فشل المحادثات ناجماً عن رفض إيران وقف برنامجها الخاص بتدوير الوقود، أو بسبب مطالب غير مقبولة تطرحها كشرط للموافقة على وقف العمل بهذا البرنامج. أما إن كانت المفاوضات الأوروبية الإيرانية سيحالفها النجاح – خلافاً لما تتمنى واشنطن – في وضع نهاية دائمة للبرنامج الإيراني، فمن المرجح عند ذاك أن تبارك واشنطن الاتفاقية التي سيتوصل إليها الطرفان، أو أن تعلن، على أقل تقدير، أنها لن تقف في طريق تطبيق أحكامها، وإلا، فسيجري تحميلها مسؤولية انهيار الاتفاقية، وسيصعب عليها كثيراً بالتالي حشد الدعم الدولي الذي تحتاجه لممارسة ضغوط إضافية على إيران.

ولعل السيناريو الأصعب بالنسبة لواشنطن هو ذاك الذي سيبرز في حال اقتضت الصفقة التي ستبرم بين دول "الترويكا" الأوروبية وإيران قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم حصتها من الطمأنات والحوافز التي من شأنها ضمان عقد الاتفاقية موضوع البحث. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن واشنطن تتحكم بجملة من الحوافز ممكنة التطبيق – مثل إلغاء العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على إيران، أو توسيع نطاق الضمانات الأمنية الثنائية – يمكن أن تحظى بقبول طهران. وعلى سبيل المثال، فإن مخاوف طهران من تعرضها لضغوط سياسية خارجية، ومن محاولات تقويض النظام الحاكم فيها، يمكن أن تجعل من أية طمأنات تقدمها الولايات المتحدة بعدم

التدخل في سياسات إيران الداخلية عنصراً جوهرياً في أي اتفاقية يتم التوصل إليها. ومن وجهة نظر طهران، فإن الوجود الأمريكي في أفغانستان والعراق، والروابط الأمنية التي تقيمها واشنطن مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدور العسكري الذي تؤديه في منطقة الخليج العربي، كلها عوامل يمكن أن تشجع إيران على التكيف مع مواقف واشنطن حيال قضايا الأمن الإقليمي. ونتيجة لذلك، فقد تشترط إيران على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدخل طرفاً في الاتفاقية المرتقبة (دون أن تكون بالضرورة شريكاً في المفاوضات) ليتسنى لها تبرير القرار الذي ستتخذه بوقف برنامجها النووي، أو أن تضمن سلفاً تحميل واشنطن مسؤولية الفشل في التوصل إلى اتفاقية مثل هذه. وفي حالة كهذه، ستجد الولايات المتحدة نفسها تحت وطأة ضغوط هائلة للتخلي عن دورها كمشاهد والدخول طرفاً في الاتفاقية برغم ما يساورها من شكوك عميقة حيال النظام الإيراني.

استنتاجات

لايزال التساؤل قائماً حول ما إذا كان من الممكن توظيف جهود دبلوماسية دولية لإقناع طهران بالتخلي عن مساعيها الرامية إلى الحصول على أسلحة نووية. فمن المعروف أن لدى طهران برنامجاً طويل الأجل لبناء قدرات تؤهلها لتصنيع أسلحة نووية يرجع تاريخه إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين. ومن المحتمل أن سنوات قليلة فقط تفصل بين إيران واكتمال العمل في منشأة لتخصيب اليورانيوم ذات طاقة إنتاجية تتيح لإيران التحرر من أية قيود يمكن أن تفرض على ما بحوزتها من قدرات تصنيع الأسلحة النووية. وعلاوة على اعتبارات إيران الأمنية الملحة، فإن رغبتها في امتلاك

السلاح النووي تبدو وليدة إحساس عميق بأنه السبيل الوحيد لتعزيز ما تعتبره حقاً طبيعياً في فرض هيمنتها على المنطقة. ومن الواضح تماماً أنها لولا الضغوط الخارجية التي تمارس عليها فإنها تفضل تحقيق طموحاتها النووية.

من ناحية أخرى، كانت طهران ولما تزل تحرص على تفادي الدخول في مواجهة مع الدول الكبرى التي استقر رأيها جميعاً على أن تحوّل إيران إلى دولة نووية سيقوض نظام منع انتشار الأسلحة النووية، ويخلق خطراً جديداً يتهدد منطقة الخليج العربي الحيوية هذه وسبباً إضافياً لزعزعة استقرارها. ونتيجة لذلك، ما برحت إيران تبدي استعدادها للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولتعليق برنامجها المخصص لتخصيب اليورانيوم، وإن "مؤقتاً"، كي تتفادى إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن. وعلى المدى القريب، فإن طهران تحتفظ بخياراتها مفتوحة، فتدخل في مفاوضات مع دول "الترويكا" الأوربية من أجل التوصل إلى اتفاقية بعيدة الأجل، فيما تنتظر تطور الأحداث في المنطقة. وإذا ما شعرت إيران، في نهاية الأمر، بأن موقفها قد بلغ ما يكفي من القوة، فلربما ستعمد إلى التعامل بازدراء مع الاعتراضات الدولية، بل وحتى استئناف أنشطتها النووية.

أما إن كانت إيران ستجد نفسها في مواجهة تحالف دولي قوي مصحوب بدعم أمريكي لتوليفة من الحوافز (والضغوط) من جانب دول "الترويكا" الأوربية، فقد تقرر الاستمرار في تعليق أية جهود إضافية كانت ستبذلها من أجل بناء قدرات تمكّنها من تصنيع أسلحة نووية.

نبذة عن المحاضر

جاري سامور

يشغل منصب مدير قسم الدراسات في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (لندن)، وزميل أول فيه لشؤون منع انتشار الأسلحة النووية، حيث يتولى مسؤولية إدارة برنامج البحوث والإشراف على سلسلة Adelphi Paper. وبصفته مديراً لبرنامج منع انتشار الأسلحة النووية الذي أنشأه المعهد، فقد أشرف على تنظيم العديد من المؤتمرات وورش العمل الدولية، وعلى مجموعة منوعة من إصدارات المعهد التي تتناول قضايا منع انتشار هذه الأسلحة. وقد تولى إضافة لذلك، تحرير نشرتين من سلسلة "ملفات استراتيجية" التي يصدرها المعهد، وهما: "أسلحة الدمار الشامل العراقية: تقييم نهائي" (أيلول/ سبتمبر 2002)؛ و"برامج أسلحة كوريا الشمالية: تقييم نهائي" (كانون الثاني/ يناير 2004).

وقبل التحاقه بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، تم انتدابه للعمل لدى الحكومة الأمريكية في مجال انتشار الأسلحة النووية، مع التركيز بشكل أساسي على سياسات منع انتشارها. وقد أمضى الفترة 1996 - 2000 في منصب المساعد الخاص للرئيس بيل كلنتون، والمدير الأقدم لقسم منع انتشار الأسلحة النووية ومراقبة الصادرات التابع لمجلس الأمن القومي. وخلال الفترة 1987 - 1995 تقلد مناصب مختلفة في وزارة الخارجية الأمريكية. وكنائب لروبرت جالوشي، السفير المتجول المسؤول عن شؤون كوريا، اختير

عضواً في الفريق الأمريكي الذي تفاوض مع كوريا الشمالية حول "إطار العمل الأمريكي ـ الكوري الشمالي" لعام 1994.

وعمل جاري سامور أيضاً مديراً لقسم منع الانتشار النووي الإقليمي التابع لمكتب الشؤون السياسية ـ العسكرية بوزارة الخارجية الأمريكية، ومساعداً خاصاً لريتشارد كينيدي، السفير المتجول لشؤون منع انتشار الأسلحة النووية وسياسات الطاقة النووية. كما شغل مناصب أخرى في مختبر لورنس ليفرمور القومي، ومؤسسة راند، وجامعة هارفارد حيث حصل منها عام 1984 على درجة الدكتوراه في الإدارة العامة.

صدر من سلسلة محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين
   مالكولم ريفكند
2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل
   د. رضوان السيد
3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية
   محمد سليم
4. إدارة الأزمات
   د. محمد رشاد الحملاوي
5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي
   لينكولن بلومفيلد
6. المشكلة السكانية والسلم الدولي
   د. عدنان السيد حسين
7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج
   د. محمد مصلح
8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية
   خليل علي حيدر
9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان
   بيتر آرنيت
10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية
    د. رضوان السيد
11. مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية
    د. جمال زكريا قاسم
12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها
    هاني الحوراني
13. التعليم في القرن الحادي والعشرين
    د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات
د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب
د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات
د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة
د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان
د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما
د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي
شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية
د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية
مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية
د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة
د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟
د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي
د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي
د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:
من استوكهولم إلى ريودي جانيرو
مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص
د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي
د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة:
المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية
جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام:
تجربة أردنية
السفير عبد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية:
الحروب الكبرى وعواقبها
د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل
خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق:
من الصراع إلى التكامل
د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي
جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان
د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون
لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص
د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي" بين تقرير
التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي:
دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية ـ العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية: دراسة حالة كلية العلوم
الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سامور



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+ ، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-851-0

9 789948 008514